

إرشادات عالمية للبنوك الخاصة لمكافحة غسيل الأموال

مبادئ ولفسبيرج¹ لمكافحة غسيل الأموال (القراءة الأولى، مايو 2002)

إن البنوك الخاصة العالمية الرئيسية التالية

بنك ايه بي إن أمرو إن. في.
بنك طوكيو- ميتسوبيشي ليمتد
بنك باركليز
سي تي جروب
كريدت سويس جروب
البنك الألماني ايه جي
جولدمان ساش
إتش إس بي سي
جيه. به. مورجان برايفت بنك
سانتاندر سنترال هسبانو
سوسيتي جينيرال
يو بي إس ايه جي

قد وافقت على المبادئ التالية كمرشد عالمي مهم للقيام بالعمل على نحو سليم في قطاع البنوك الخاصة العالمية

إقرار

اشتركت البنوك مع فريق من الشفافية الدولية² التي دعت اثنين من الخبراء الدوليين للمشاركة وهما ستانلي موريس³ والأستاذ مارك بيت⁴. تعتبر الشفافية الدولية والخير أن المبادئ خطوة مهمة في الحرب ضد غسيل الأموال والفساد والجرائم الأخرى الخطيرة ذات الصلة.

www.wolfsberg-principles.com

2000/10/30

¹ ولفسبيرج هو المكان في سويسرا الذي انعقدت فيه جلسة عمل مهمة لصياغة الخطوط الإرشادية.

² الشفافية الدولية (TI) هي منظمة غير حكومية مقرها في برلين، وهي لزيادة المسؤولية الحكومية وكبح كل من الفساد الدولي والوطني المحلي. وهي منظمة نشطة في أكثر من 70 دولة، وكان يمثلها مؤسسها ورئيس مجلس إدارتها بيتر إيجين ورئيس قسمها في الولايات المتحدة فريتس هيمن.

³ ستانلي نبي. موريس هو استشاري دولي في مسائل مكافحة غسيل الأموال، وكان رئيس "FinCEN" وعضواً في قوة التدخل في حركة الأموال بشأن غسيل الأموال (FATF).

⁴ الأستاذ مارك بيت هو أستاذ قانون في بازل سويسرا. وهو رئيس مجلس إدارة مجموعة العمل في OECD حول الرشوة والفساد وعضو سابق في قوة التدخل في حركة الأموال (FATF).

دليل البنوك الخاصة العالمي لمكافحة غسيل الأموال

مبادئ ولفسبيرج لمكافحة غسيل الأموال

التمهيد

يفهم أن الإرشادات التالية مناسبة للعلاقات المتعلقة بمعاملات البنوك الخاصة، أما الإرشادات المتعلقة بقطاعات أخرى في السوق فيمكن أن تختلف. من المعترف به أن تأسيس سياسات وتدابير للتمسك بهذه المبادئ هي من مسؤولية الحكومة.

1 قبول العميل: إرشادات عامة

1.1 عام

يلزم أن تكون سياسة البنك هي منع استعمال عملياته الدولية لأغراض جنائية. يتوجب على البنك السعي لأن لا يقبل سوى أولئك العملاء ممن تكون مصادر ثروتهم وأموالهم يمكن إثبات شرعيتها بشكل معقول. تكمن المسؤولية الرئيسية عن ذلك مع وتقع على عاتق البنك الخاص الذي يكفل العميل للموافقة عليه. إن مجرد الوفاء بإجراءات وتدابير المقابلة الداخلية لا يعفي البنك الخاص من هذه المسؤولية الأساسية.

2.1 تحديد الهوية

يتوجب على البنك اتخاذ الإجراءات المعقولة لإثبات هوية عملائه والمالكين الحقيقيين ولا يقبل العملاء إلا بعد إكمال هذه العملية.

1.2.1 العميل

- الأشخاص الطبيعيون: يتم إثبات الهوية على نحو يرتضيه البنك بالرجوع إلى الأوراق الرسمية للهوية أو تلك البينة الأخرى حسبما يكون مناسباً طبقاً للظروف.
- الشركات، الشراكات، والمؤسسات: يلزم أن يتلقى البنك البينة الوثائقية للتنظيم والوجود الأصولي.
- صناديق الاستثمار: يتعين على البنك استلام بينة مناسبة تثبت تكوين ووجود تلك الصناديق مع هوية الأمناء.
- يلزم أن تكون وثائق الهوية سارية المفعول عند فتح الحساب.

2.2.1 المالك الحقيقي

يجب إثبات المالك الحقيقي بالنسبة لكافة الحسابات. ينبغي بذل الاجتهاد اللازم بشأن جميع المالكين الحقيقيين الأصلاء وتعريفهم طبقاً للمبادئ التالية:

- الأشخاص الطبيعيون: عندما يكون الحساب باسم شخص فرد، فإنه يتوجب على البنك الخاص إثبات ما إذا كان العميل يتصرف بالأصالة عن نفسه. فإن كان ثمة شك في هذه الناحية، فإنه يتوجب على البنك إثبات الصفة التي يتصرف بها صاحب الحساب ولحساب من يتصرف.
- الكيانات القانونية: حيثما يكون العميل شركة، كأن يكون شركة استثمارية خاصة، فإن على البنك فهم تشكيل الشركة على نحو يكفي لتقرير من هو مقدم الأموال، المالكون الحقيقيون للحصص

- صناديق الاستئمان: حيثما يكون العميل مؤتمناً، يتعين على البنك الخاص فهم تركيبة الصندوق على نحو يكفي لتقرير من هو مقدم الأموال (أي منشئ الصندوق) وأولئك الذين لهم السيطرة على الأموال (أي الأمناء) وأي أشخاص أو كيانات ممن لهم صلاحية تنحية الأمناء. وينبغي على البنك الخاص التوصل إلى حكم وتقدير معقول حول الحاجة إلى إجراء المزيد من الاجتهاد اللازم.
- الهيئات غير المنضوية في شركات: تطبق المبادئ أعلاه على الهيئات غير المنضوية في شركات.
- ينبغي أن لا يسمح البنك باستعمال حساباته الداخلية المخصصة لغير العملاء (يشار إليها أحياناً بحسابات "التركيز" مجمع نقدي مركزي) لمنع ارتباط هوية أحد العملاء بمركبة الأموال بالنيابة عن العميل، أي أن لا يسمح البنك باستعمال أي حساب داخلي من هذا النوع بشكل يمنع البنك من القيام بالمراقبة الملائمة لحركة حساب العميل.

3.2.1 الحسابات الموجودة باسم مدراء الأموال أو وسطاء مماثلين

يُتَعيَن على البنك الخاص القيام بالاجتهاد اللازم بشأن الوسطاء والتأكد من أن الوسيط لديه عملية اجتهاد لازم تجاه عملائه، أو التزام تنظيمي للقيام بالاجتهاد اللازم على نحو يرضيه البنك.

4.2.1 صلاحيات الوكيل/ المفوض بالتوقيع

حيثما يكون حامل التوكيل أو المفوض الآخر بالتوقيع معيناً من قبل عميل ما، يكون كافياً بشكل عام أن يوجه الاجتهاد اللازم تجاه العميل.

5.2.1 الممارسات بالنسبة للعملاء غير المنتظمين والعلاقات المصرفية الالكترونية

يقرر البنك ما إذا كان العملاء غير المنتظمين والعلاقات التي تنشأ من خلال قنوات الكترونية بحاجة إلى درجة عالية من الاجتهاد اللازم قبل فتح الحساب. يقوم البنك بالقيام خصيصاً بالتدابير للتثبت على نحو مرض من هوية العملاء دون مقابلتهم وجهاً لوجه.

3.1 الاجتهاد اللازم

من الضروري جمع وتسجيل المعلومات التي تغطي الفئات التالية:

- الغاية والأسباب من وراء فتح الحساب؛
- الحركة المتوقعة للحساب؛
- مصدر الثروة (وصف النشاط الاقتصادي الذي تولد منه القيمة الصافية)؛
- القيمة الصافية المقدرة؛

- مصدر الأموال (وصف أصل ووسائل تحويل النقود التي يتم قبولها لفتح الحساب)؛
- المراجع أو المصادر الأخرى للثبوت من معلومات السمعة حيثما أمكن ذلك.

ما لم تكن هنالك تدابير أخرى تفي بشكل معقول لإجراء الاجتهاد اللازم تجاه العميل (مثل المراجع المفضلة والتي يعول عليها)، فإنه ينبغي مقابلة العميل قبل فتح الحساب.

4.1 الحسابات المرقمة أو المفتوحة باسم بديل

لا تقبل الحسابات المرقمة أو المسجلة باسم بديل إلا إذا ثبتت البنك من هوية العميل والمالك الحقيقي. يجب أن تكون هذه الحسابات مفتوحة للاطلاع إلى مستوى معين للتدقيق في طبقات التحكم المناسبة المساوية لمستوى التدقيق المطبق على حسابات العملاء الآخرين.

5.1 الولايات القضائية في المناطق الحرة

المخاطر الملازمة للكيانات التي تنظم في الولايات القضائية للمناطق الحرة مغطاة بتدابير الاجتهاد اللازم المبينة في هذه الإرشادات.

6.1 المسؤولية عن السهو

يجب أن يكون هنالك مطلب وهو أن جميع العملاء الجدد والحسابات الجديدة يلزم أن تعتمد من شخص واحد على الأقل غير البنك الخاص.

2 الموافقة على العميل: الأوضاع التي تتطلب اجتهاداً/ عناية إضافية

1.2 عام

في سياساته الداخلية، يجب على البنك تحديد فئات الأشخاص الذين تستدعي ظروفهم بـذل اجتهاد إضافي. وهذه هي الحالة النموذجية عندما يكون من المحتمل أن تفرض تلك الظروف خطراً على البنك أعلى من المعهود أو المتوسط.

2.2 المؤشرات

إن ظروف الفئات التالية من الأشخاص هي مؤشرات على تعريفهم بأنهم يستدعون القيام باجتهاد إضافي:

- الأشخاص المقيمون في أو ممن لهم أموال مصدرها من دول معروفة من قبل مصادر موثوقة أنها ذات معايير غير ملائمة لمكافحة غسيل الأموال أو تمثل خطراً عالياً من حيث الإجرام والفساد.
- الأشخاص الذي يشتغلون في أنواع من نشاطات الأعمال أو القطاعات المعروفة أنها عرضة لغسيل الأموال.
- "الأشخاص المكشوفون سياسياً" (يرمز إليهم باختصار بـ "PEPs") يشيرون إلى أفراد يشغلون أو سبق لهم أن شغلوا مناصب استئمان عام، مثل المسؤولين الحكوميين، كبار المدراء التنفيذيين في شركات حكومية، السياسيون، مسؤولو الأحزاب السياسية المهمة... إلخ وكذلك عائلاتهم والمقربون منهم.

3.2 موافقة الإدارة العليا

ينبغي أن تبين السياسة الداخلية للبنوك، بالنسبة لأيئة فئة واحدة أو أكثر من هذه الفئات، ما إذا كان على الإدارة العليا الموافقة على الدخول في العلاقات الجديدة.

لا يمكن الدخول في علاقات مع أشخاص مكشوفين سياسياً إلا بموافقة الإدارة العليا.

3 تحديث ملفات العملاء

1.3 يكون البنك الخاص مسؤولاً عن تحديث ملف العميل على أسس محددة و/ أو عند حدوث تغييرات رئيسية بحيث يقوم مراقب البنك الخاص أو شخص مشرف مستقل بمراجعة الأجزاء ذات الصلة من ملف العميل على أساس منتظم للتأكد من الاتساق والاكتمال. يعتمد تكرار المراجعة على حجم وتعقيد العلاقة والخطر الذي تمثله.

2.3 بالنسبة لتصنيف العملاء تحت أيئة فئة من الأشخاص المذكورين في 2، يلزم أن تبين السياسات الداخلية للبنك ما إذا كان على الإدارة العليا التدخل في هذه المراجعات.

3.3 وبالمثل، بالنسبة للعملاء المصنفين كما هو مبين في 2.3، فإن السياسات الداخلية للبنك يجب أن تبين ما هي المعلومات الإدارية التي يجب تزويد الإدارة بها و/ أو تطبيقات التحكم الأخرى غير الإدارة. كما أن على تلك السياسات تحديد تكرار تدفق هذه المعلومات.

4.3 يلزم أن تستوجب مراجعة الأشخاص المكشوفين سياسياً اشتراك الإدارة العليا.

4 الممارسات عند تحديد النشاطات غير العادية أو المشبوهة

1.4 تعريف النشاطات غير العادية أو المشبوهة

يلزم أن يكون لدى البنك سياسة لتحديد ومتابعة النشاطات غير العادية أو المشبوهة. يلزم أن تشمل هذه السياسة على تعريف ما هو خارج عن المألوف أو المشبوه وإعطاء أمثلة على ذلك.

يمكن أن تشمل النشاطات غير العادية أو المشبوهة ما يلي:

- معاملات الحساب أو حركاته غير المتسقة مع ملف الاجتهاد اللازم.
- المعاملات النقدية التي تتجاوز مبلغاً معيناً.
- المعاملات التي يتم تمريرها عبر الحساب/ دخولاً وخروجاً.

2.4 التعرف على النشاطات غير العادية أو المشبوهة

يمكن تحديد النشاطات غير العادية أو المشبوهة من خلال:

- مراقبة المعاملات.
- الاتصالات بالعميل (الاجتماعات، المناقشات، الزيادات داخل الدولة... إلخ).
- المعلومات من الغير (مثل الصحف، وكالات رويتر، الإنترنت).

- معرفة البنك الخاص/ المعرفة الداخلية لبيئة العمل (مثل الوضع السياسي في دولته).

3.4 متابعة النشاطات غير العادية أو المشبوهة

يقوم البنك الخاص، والإدارة و/ أو مهمة المراقب بتحليل خلفية أي نشاط غير عادي أو مشبوه؛ فإن لم يكن هنالك تفسير مقبول، فيجب اتخاذ قرار بإشراك مهمة المراقبة:

- مواصلة علاقة العمل مع زيادة الرقابة.
- إلغاء علاقة العمل.
- إبلاغ السلطات بعلاقة العمل.

يقدم التبليغ إلى السلطات من جهة المراقبة والإدارة العليا (مثل المسؤول الأول عن الالتزام، المدير التنفيذي، كبير مدققي الحسابات، المستشار العام). وحسبما تتطلبه القوانين واللوائح المحلية، فإنه يجوز تجميد الأصول وإخضاع المعاملات إلى موافقة جهة الرقابة.

5 المراقبة

1.5 برنامج المراقبة

يجب وضع برنامج مراقبة كافي. تقع المسؤولية الرئيسية عن مراقبة حركات الحساب على عاتق البنك الخاص، حيث أن البنك الخاص يكون معتاداً المعاملات المهمة وعلى الحركة الزائدة في الحساب ويكون على دراية بشكل خاص بالنشاطات غير العادية أو المشبوهة (انظر 1.4). ويقرر البنك المدى الذي قد يحتاج فيه

الوفاء بهذه المسؤوليات إلى الدعم من خلال استعمال نظم أوتوماتيكية أو وسائل أخرى.

2.5 المراقبة المستمرة

بالنسبة للعملاء المصنفين تحت أية فئة من فئات الأشخاص المذكورين في 2، يجب أن تبين السياسات الداخلية للبنك كيفية إخضاع حركات الحساب إلى المراقبة.

6 مسؤوليات التحكم

يلزم وضع سياسة خطية للتحكم بحيث تضع إجراءات قياسية للتحكم التي يجب تعهدها من قبل مختلف "طبقات التحكم" (البنك الخاص، وحدة العمليات المستقلة، الالتزام، التدقيق الداخلي). يجب أن تغطي سياسة التحكم مسائل التوقيت، درجة التحكم، المجالات المتحكم بها، المسؤوليات والمتابعة... إلخ.

تقوم مهمة الوحدة المستقلة (التي قد تكون داخلية في البنك) بفحص البرامج الممولة في سياسة التحكم.

7 نقل التقارير

سيكون هنالك إدارة منتظمة للتقارير القائمة على أساس مسائل غسل الأموال (مثل عدد التقارير إلى السلطات، أدوات المراقبة، التغييرات في القوانين واللوائح، عدد ونطاق جلسات التدريب المقدمة للموظفين).

8 التعليم، التدريب والمعلومات

يقوم البنك بتأسيس برنامج تدريب حول التعرف على ومنع غسيل الأموال للموظفين الذين هم على اتصال مع العملاء وللموظفين المسؤولين عن التقييد بالقوانين. سوف يشتمل التدريب المنتظم (السنوي مثلاً) كذلك على كيفية التعرف على ومتابعة الحركات غير العادية أو المشبوهة في الحساب، هذا إلى جانب أنه سيتم اطلاع الموظفين على أية تغييرات رئيسية في القوانين واللوائح الخاصة بمكافحة غسيل الأموال.

سيتم تزويد جميع الموظفين الجدد بالإرشادات الخاصة بإجراءات مكافحة غسيل الأموال.

9 الحاجة إلى الاحتفاظ بالسجلات

يضع البنك المتطلبات الخاصة بتأسيس نظام للاحتفاظ بالملفات بالنسبة للوثائق ذات الصلة بمكافحة غسيل الأموال، ويتعين الاحتفاظ بالوثائق لمدة خمس سنوات على الأقل.

10 الاستثناءات والانحرافات

سوف يضع البنك إجراءً خاصاً بالاستثناء والانحراف يتطلب تقييماً للخطر وموافقة الوحدة المستقلة.

11 منظمة مكافحة غسيل الأموال

سوف ينشئ البنك دائرةً مجهزة بكفاءة ومستقلة تكون مسؤولة عن منع غسيل الأموال (مثل وحدة التقييد بالنظام، وحدة التحكم المستقلة، الوحدة القانونية).